العارضي يطالب وزير الأشغال ببيانات مناقصة صيانة طريق الملك فهد

وجه النائب مساعد العارضي سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، عن مناقصة الصيانة لطريق الملك فهد.ونص السؤال على ما يلي:يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بيانات مناقصة الصيانة لطريق الملك فهد مع توضيح إجراءات طرح المناقصة أو الممارسة.

2 – إذا كان العقد عن طريق الأمر المباشر، ما الأسس القانونية التي سمحت للوزارة بالتعاقد بالأمر المباشر؟ وكم قيمة هذا العقد؟

3 – ما الإمكانات التي أهلت الشركة صاحبة العقد ليكون التعاقد معها عن طريق الأمر المباشر؟

4 – هل هناك عقود أخرى تفوق قيمتها 100.000 دينار أُبرمت بطريق الأمر المباشر خلال السنوات الخمس الماضية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويد بصورة ضوئية من هذه العقود

الغانم: رفعنا إلى سمو أمير البلاد التقرير الأول باقتراح ضوابط وشروط العفو

مرزوق الغانم مصرحا

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس إن رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) رفعوا إلى سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد التقرير الأول للجنة المكلفة باقتراح الضوابط والشروط للعفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين بقضايا خلال فترات ماضية تمهيدا لاستصدار مرسوم العفو.

وذكر الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة إنه تشرف امس مع رئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية بمقابلة سمو أمير البلاد لتقديم تقرير العفو والتوصيات الواردة فيه مؤكدا أنه سيتم تقديم تقارير أخرى بشأن قضايا مهمة ومعقدة بعد الانتهاء من دراستها.

وبين أن رؤساء السلطات تشرفوا بالاستماع إلى سموه وشرح التوصيات التي تقدموا بها بالإجماع مضيفا «يبقى الأمر الآن لدى صاحب الأمر – سمو الأمير – الذي قرر استخدام حقه الدستوري وفقا للمادة 75 من الدستور». وأكد أن «الفضل في صدور أي عفو يعود بعد الله سبحانه وتعالى إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد فنحن رفعنا التقرير والقرارات تصدر من سموه».

واستدرك قائلا «سيتم رفع تقارير أخرى تخص القضايا المهمة والمعقدة والشائكة بعد الانتهاء من دراستها» مبينا أنه «لا يمكن أن تتم دراسة كافة القضايا خلال هذه الفترة الوجيزة». وتوجه بجزيل الشكر إلى سمو الأمير «على الثقة الغالية التي نأمل أن نكون عند حسن ظن سموه وعند حسن ظن الشعب الكويتي بنا» كما شكر رئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية والمستشارين «الذين شاركوا بآرائهم في الاجتماع بالإضافة إلى النواب الذين كانوا محل دعم وعون لهم من مختلف التوجهات السياسية».

التوسع في «عافية» أحد أولويات «الصحية البرلمانية»

انتهت اللجنة الصحية البرلمانية من وضع أولوياتها لدور الانعقاد الحالي وأدرجت عدد من الملفات على جدول أعمالها لبحثها مع الجهات المعنية وإعداد تقرير في شأنها.

ومن أبرز الملفات التي ستتصدر أولويات اللجنة التعديل على قانون «عافية» لتوسيع رقعة المواطنين المتقاعدين الخاضعين للتأمين الصحي وذلك من خلال إضافة شرائح جديدة مثل ربات البيوت والمواطنات اللائي تجاوزن 40 عاما وغير متزوجات ومتلقيات المساعدات من الشؤون ومن بلغ الـ 60 عاما وغير مسجل في التأمينات. ومن ضمن أولويات اللجنة مشروع قانون يتعلق بالمنظمات النقابية ويهدف إلى تنظيم شامل للحركة النقابية في الكويت، ومشروع قانون المنظمات النقابية المتعلق في شأن المنظمات النقابية، ويهدف مشروع القانون إلى تنظيم شامل للحركة النقابية في الكويت والتعديل على قانون المسنين ومن ضمنها حذف كلمة المعوز وتوفير إيجار منخفض ومعاقبة من يتعرض للمسن بالسب.

ومشروع قانون في شأن العمل الخيري، ويهدف إلى وضع نظام مؤسسي لتنظيم العمل الخيري داخل وخارج الكويت، وانشاء مدينة طبية متكاملة وانشاء سركة مساهمة كويتية باسم الشركة الكويتية للخدمات الطبية، وتصنيف الشبو ضمن المواد المخدرة بدلا من مواد المؤثرات العقلية.

ومن ضمن الاقتراحات بقانون التي أدرجت ضمن أعمال «الصحية» انشاء مختبرات بالمنافذ البرية والجوية والبحرية كافة لفحص المواد الغذائية المستوردة من الخارج.

الحميدي: حملة وطنية للتشجير للحد من نسب التلوث البيئي

بدر الحميدي

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقدمه باقتراح برغبة بطرح مبادرة مجتمعية وشعبية بتبني قيام المحافظات كل في نطاقها بمشروع التشجير الكويتي، وتكون هذه المبادرة بمثابة حملة قومية، وأن يساهم الصندوق الكويتي للتنمية بنسبة محددة من أرباحه لدعم هذه الجهود.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تعد مشاريع التشجير والتخضير واحدا من الاهتمامات الدولية لمواجهة العديد من مشكلات تلوث البيئة خصوصا في الدول التي تعتمد على الإنتاج الصناعي والنفطي وتعد من الدول ذات البيئة الصحراوية الجافة لذلك تعد مشاريع التشجير ذات أهمية خاصة كمصدات للرياح، وأحزمة خضراء تحيط بالمحافظات والمدن وتحمي التربة وتوقف التصحر على الطرق كعوامل تعرية.

بل تعد هذه المشاريع أحد مرتكزات تحقيق التوازن البيئي وتدعم تثبيت الكثبان الرملية. وتسهم إيجاباً في زيادة الإنعاش البيئي. كغطاء نباتي للحياة الفطرية كما تلعب دورها الإيجابي في تحقيق التنوع الحيوي بما يحققه من منافع اقتصادية واجتماعية وتحسين المناخ الجاف بالإسهام في زيادة نشاط الأمطار كعامل لكسر حدة الحرارة.

لذلك واستناداً إلى طبيعة المناخ في دولة الكويت ودعماً وتنفيذاً للمؤتمرات الدولية للتشجير ومعالجة التصحر، بل مع ما ورد في تقارير اللجان المختصة ببرامج التنمية بالأمم المتحدة أن الدراسات المناخية أشارت إلى وصول نسب التلوث البيئي بدولة الكويت إلى مراحل متفرقة يجب البدء فوراً في إيجاد الحلول لها، وآخرها قمة المؤتمر الأخضر بالرياض – المملكة العربية السعودية كان لدولة الكويت دور فيها ممثلة بمشاركة قيادية سمو ولي العهد –حفظه الله–.

لذلك رؤي المبادرة إلى طرح اقتراح البدء الفوري في مشروع التشجير بدولة الكويت ممثلة في مساحات أشجار خضراء بجميع المحافظات تغطى الأماكن المكشوفة وجوانب الطرق والمساحات الخلوية بنوع من الأشجار المعمرة المتكافئة التي تتكيف مع البيئة بعدم حاجتها إلى كثرة المياه مع تحملها درجات الحرارة العالية.

وتحقيقاً للغاية وتأكيد لبرامج توعية. يجب قيام كل محافظة بتشجير المساحات اللازمة لها خلال مدة محددة، وعلى أن يكون هذا المشروع بتكاليف مالية وتعاون كامل بين الهيئات والمؤسسات والشركات والجمعيات التعاونية والخدمية بكل محافظة، باعتباره مشروعا قوميا يسهم الجميع في انجاح تنفيذه. خلال أقل مدة ممكنة وأن يبدأ التنفيذ على الفور.

وتدعم ميزانية كل محافظة من هذه الجهات بالجهود المشاركة أو التبرعات المادية والعينية لما يمكن كما يجب معه مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بجزء من أرباحه السنوية بنسبة 5% توزع على مجالس المحافظات كمورد مالي لها يخصص لمشروع التشجير.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«توافقاً مع التوصيات في المؤتمرات العالمية للبيئة تطرح مبادرة مجتمعية وشعبية بتبني قيام المحافظات كل في نطاقها بمشروع (التشجير الكويتي) بكل محافظة مع ربط الجهود الفردية والمؤسسية للتشجير، من أجل الحد من الانبعاث الحراري باستخدام أنواع الأشجار المعمرة التي تتكيف مع البيئة والحفاظ عليها ووقف التصحر والحد من التلوث البيئي، مع قبول جميع المشاركات الشعبية والمؤسسات والهيئات والبنوك والشركات عيناً أو مادياً لتحقيق حملة وطنية للتشجير خلال عام واحد مع النظر في إسهام جانب منها بدعم ميزانية كل محافظة من هذه الجهود، بنسبة محددة من الأرباح الصافية السنوية للصندوق الكويتي للتنمية، وعلى أن تكون الحملة مصحوبة بالإعلان والدعوة إليها وفق الأطر العلمية والفنية لها كحملة وطنية للبلاد

المطر يسأل وزير المالية عن ملكيات «التأمينات» في الشركات المحلية

حمد المطر

وجه النائب د. حمد المطر سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة.ونص السؤال على ما يلي:

تمتلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصصا في الشركات المحلية تؤهلها للحصول على مقعد – وأحيانا مقاعد – في مجالس إدارات هذه الشركات، إلا أنه يلاحظ اختلاف معايير ونسب التمثيل في مجالس إدارات الشركات التي تمتلك فيها المؤسسة من شركة لأخرى، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بيان تفصيلي بجميع ملكيات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الشركات المحلية – على اختلاف أشكالها القانونية – وأعداد ممثلي المؤسسة في مجالس إدارات هذه الشركات، وذلك وفقا للجدول التالي:

اسم الشركة – نسبة ملكية المؤسسة في الشركة – عدد ممثلي المؤسسة في مجلس إدارة الشركة

2 – هل توجد إحدى الشركات المشار إليها في البند الأول ليس للمؤسسة ممثل لها في مجلس الإدارة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما السبب في ذلك؟

3 – ما أسس ومعايير اختيار ممثلي المؤسسة في مجالس إدارات الشركات التي تمتلك فيها جزءا من أسهمها؟ يرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من هذه المعايير.

وجه 4 أسئلة إلى وزراء العدل والنفط والصحة والداخلية

المضف لوزير النفط: ما مدى التزام مؤسسة البترول بتطبيق التكويت؟

مهلهل المضف

أعلن النائب مهلهل المضف عن توجيهه 4 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ونصت الأسئلة على ما يلي: سؤال إلى وزير العدل، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –هل توجد شكاوى على الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتظلمات قدمت للهيئة حول عدم حصول المبلغ على الحماية الإدارية أو الشخصية أو القانونية أو تم الكشف عن هوية المبلغ أو على تداول سرية معلومات للشاكي خارج العمل أو المكان المخصص لتداول تلك المعلومات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عن حالة الشكوى وأسبابها والنتائج التي انتهت إليها جهات التحقيق في هذا الشأن.

2 – كم عدد طلبات الحماية الإدارية والشخصية والقانونية التي تقدم بها الأفراد أو العاملون في أجهزة الدولة إلى الهيئة؟ وكم عدد ما قُبل من تلك الطلبات؟

3 –العدد الإجمالي للمشمولين بحماية الهيئة منذ صدور مرسوم إنشاء الهيئة حتي تاريخ ورود هذا السؤال أيا كان نوع طلب الحماية.

4 – عدد الشكاوى الكيدية وعدد طلبات الإحالة إلى النيابة العامة والصادرة بناء على طلب الهيئة أو إحالتها، كما يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين فيه صفة الشخص المحال وأسباب الإحالة والنتائج الحالية أو النهائية لها.

5 – الضمانات التي تتعهد بها الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) لضمان حصول المبلغ على الحماية أيا كان نوعها، كما يرجى ذكر حالات استبعاد الطلبات المقدمة في هذا الشأن وكان قد سبق لها التقدم بطلب الحماية مبينا فيه أسباب الاستبعاد منذ صدور اللائحة التنفيذية للهيئة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

ونص السؤال إلى وزير النفط على:

استنادا إلى المرسوم رقم 17 لسنة 2017 باستبدال نص البند (1) من المادة (1) من المرسوم الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية، وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 – ما مدى التزام مؤسسة البترول الكويتية بتطبيق عملية التكويت والسياسة العامة المتبعة في هذا الشأن؟

2 – ما آلية التعيين في إدارة العمليات ومختبر الفحص في مشروع استيراد الغاز المسال في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC)؟ وما مدى التزام الشركة بتطبيق عملية التكويت والسياسة المتبعة في هذا الشأن؟

3 – ما دور وزارة النفط في مراقبة الشركات والهيئات والمؤسسة التابعة لها في شأن تطبيق سياسة الإحلال والتزامها فيما صدر من قرارات بشأن التكويت والتزامها كذلك بالقواعد العامة والإجراءات المتبعة في هذا الشأن؟

مطيع يستغرب شراء وزارة الصحة لقاح موديرنا رغم ارتفاع سعره

أحمد مطيع

وجه النائب د. أحمد مطيع سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن عقد توريد لقاح موديرنا، والأسباب التي دفعت الوزارة إلى شراء لقاح موديرنا على رغم ارتفاع سعره.ونص السؤال على ما يلي:يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –صورة ضوئية من عقد توريد لقاح موديرنا.

2 – هل وافقت الجهات الرقابية على عقد توريد لقاح موديرنا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزودي بصورة ضوئية من موافقة إدارة الفتوى والتشريع والجهاز المركزي للمناقصات العامة وديوان المحاسبة.

3 – صورة ضوئية من جميع المخاطبات بين وزارة الصحة والشركة المنتجة للقاح موديرنا في شأن شراء وتوريد اللقاح.

4 –كم السعر المطلوب والمعلن مسبقا من الشركة للجرعة الواحدة؟

5 –كم سعر الجرعة الواحدة المتفق عليها في عقد التوريد إلى الكويت؟ ومن حدد هذا السعر؟ وما أسس تحديد السعر؟ وهل يشمل السعر قيمة التخزين والشحن؟

6 –ما الكمية التي اشتُريت؟ وكم كلفتها المادية؟

7 – كم عدد الأشخاص الذين ستغطي هذه الكمية تطعيمهم بجرعتين للشخص الواحد؟

8 – هل تعاني الوزارة من نقص في عدد اللقاحات مقارنة بنسبة السكان غير المطعمين اضطرها لإبرام عقد توريد لقاح موديرنا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنسبة المطعمين من سكان دولة الكويت، وكمية اللقاحات المتوافرة لدى الوزارة غير لقاح موديرنا، وإذا كانت الإجابة النفي، فلماذا أبرمت الوزارة عقد توريد لقاح موديرنا مع توافر كمية كافية من اللقاحات الأخرى؟

9 –ما الأسباب التي دفعت الوزارة إلى شراء لقاح موديرنا على الرغم من ارتفاع سعره مقارنة بأسعار اللقاحات الأخرى؟

10 –كم تبلغ قيمة الجرعة الواحدة من لقاح فايزر ولقاح أسترازينكا – أكسفورد اللذين تم شراؤهما في وقت سابق؟

11 –هل يوجد التزام بين الشركة المصنعة للقاح موديرنا والوزارة يجبر الوزارة لشراء عدد معين من الجرعات؟ وهل توجد عقوبة مالية على الوزارة في حال عدم التزامها بشراء عدد معين من جرعات لقاح موديرنا؟

12 – هل شكلت لجنة تحقيق لمعرفة أسباب شراء لقاح موديرنا بهذا السعر، وتحديد المسؤول عن شبهة هدر المال العام أو شبهة الفساد المالي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من قرار تشكيل اللجنة ومحاضر اجتماعاتها والنتائج والقرارات المنبثقة منها.

السويط لوزير الأشغال: ما الإجراءات المتخذة لتطوير الجهاز الإحصائي للدولة؟

ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالين إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزيرة الأشغال نُشر في أحدى الصحف الكويتية بتاريخ (2) أغسطس 2021 أن بنك الكويت المركزي بعث كتابا إلى الإدارة المركزية للإحصاء عن أسباب توقف الإدارة عن رصد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بما يعرقل رصد مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة. وهو الرقم الذي يقيس مؤشر التضخم في الدولة وعليه تجري دراسة إثر غلاء الأسعار على دخل الفرد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الكويت لعام 2021 على أساس شهري حتى آخر إصدار.

2 –ما المعيار الدولي للتوقيت الزمني لنشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التي يجب أن تلتزم به الدول في نشر مثل هذه الأرقام؟ وإذا كان رقم المؤشر في دولة الكويت متأخرا وفق هذا المعيار، يرجى الإفادة عن سبب هذا التأخير.

3 – أسباب تعطل إجراء المسوح الاقتصادية للمنشآت في القطاع الخاص.

4 –سبب تعطل نشر المجموعة الإحصائية السنوية حيث إن آخر إصدار في الموقع الالكتروني كان لعام 2018، وذلك بالمخالفة للمادة (9) من القانون رقم (27) لسنة 1963 في شأن الإحصاء والتعداد.

5 – الإجراءات المتخذة لتطوير الجهاز الإحصائي للدولة «الإدارة المركزية للإحصاء»، وفي حال وجود توجه لإلغاء الإدارة ودمجها مع جهة أخرى، يرجى تزويدي بالدراسة التي أجريت في هذا الشأن ومقارنة ذلك مع ما هو متبع دوليا وإقليميا في استقلالية الأجهزة الإحصائية وفق المبادئ الدولية في العمل الإحصائي.

ونص السؤال إلى وزير المالية على: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –أثر تأخر البيانات الإحصائية الاقتصادية على خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة.

2 – أثر نقص وتأخر البيانات الاقتصادية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء على الاقتصاد الكلي وخطط الإصلاح المالي والاقتصادي.

3 – ما الوضع الراهن لدولة الكويت في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2015، مع موافاتي بما نشر من بيانات للرصد، ودور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع الإدارة المركزية للإحصاء في توفير البيانات وإجراءات معالجة نقص البيانات، حيث إن الإدارة المركزية للإحصاء هي الجهاز المعني بجمع ونشر البيانات وفق القانون رقم 27 لسنة 1963 في شأن الإحصاء والتعداد.